بدعم من تخفيضات «أوبك» وعقوبات إيران وفنزويلا

النفط يسجل أكبر مكاسب فصلية منذ 2009

صعدت أسعار النفط حوالي 1 في المئة ، مسجلة أكبر مكاسبها الفصلية في عشر سنوات بدعم من عقوبات أمريكية على إيران وفنزويلا وتخفيضات الإمدادات التي تقودها أوبك وهو ما طغى على القلق من تباطؤ اقتصادي عالمي.

وصعدت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت لأقرب استحقاق 57 سنتا، أو 0.84 بالمئة، لتبلغ عند التسوية 68.39 دولار للبرميل منهية الربع الأول على مكاسب قدرها 27 في المئة. وارتفعت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 84 سنتا، أو 1.42 في المئة، لتبلغ عند التسوية 60.14 دولار للبرميل ومسجلة قفزة قدرها 32 بالمئة في الأشهر الثلاثة الأولى من العام.

وهذه هي أكبر مكاسب فصلية للخامين القياسيين منذ الربع الثاني من 2009 عندما صعد كل منهما حوالي 40 في المئة. وأعطت عقوبات أمريكية على إيران وفنزويلا دعما لأسعار النفط هذا العام. وقال مسؤولون أمريكيون إن واشنطن حريصة على أن ترى ماليزيا وسنغافورة ودولا أخرى على دراية بشكل كامل بشحنات النفط الإيراني غير المشروعة والتكتيكات التي تستخدمها طهران للتهرب من العقوبات. ومن ناحية أخرى، قالت ثلاثة مصادر مطلعة إن الولايات المتحدة أصدرت تعليمات إلى شركات تجارة النفط ومصافي التكرير للذهاب إلى مدى أبعد في خفض التعاملات مع فنزويلا أو مواجهة عقوبات هي نفسها حتى إذا كانت المعاملات غير محظورة بموجب العقوبات الأمريكية المنشورة.

ومما ساعد أيضا في صعود الأسعار هذا العام اتفاق بين منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء لها، مثل روسيا، لخفض الإنتاج بحوالي 1.2 مليون برميل يوميا والذي بدأ سريانه رسميا في يناير كانون اثاني.

ومن المنتظر أن تجتمع الدول المنتجة في يونيو ، لكن بعض الشقوق بدأت تظهر. وقالت مصادر مطلعة إن السعودية، أكبر المنتجين في أوبك، تسعى جاهدة لإقناع روسيا بالبقاء لفترة أطول في الاتفاق وإن موسكو قد توافق على تمديد لثلاثة أشهر فقط.

وتلقى السوق دعما أيضا من تباطؤ في نمو إنتاج الخام في الولايات المتحدة حيث استقر الإنتاج منذ منتصف فبراير.

وقالت الحكومة الأمريكية يوم الجمعة إن الإنتاج المحلي في أكبر مستهلك للنفط في العالم تراجع في يناير إلى 11.9 مليون برميل يوميا.

وقالت شركة بيكر هيوز لخدمات الطاقة إن شركات الطاقة الأمريكية خفضت هذا الأسبوع عدد حفارات النفط العاملة إلى أدنى مستوى له في حوالي عام.

كودلو: أميركا والصين تحققان تقدماً في محادثات التجارة

لاري كودلو

قال لاري كودلو المستشار الاقتصادي للبيت الأبيض إن الولايات المتحدة والصين تحققان تقدما في محادثات التجارة.

وفي مقابلة مع محطة تلفزيون سي.إن.بي.سي، قال كودلو "ما زلنا نحقق تقدما جيدا، بما في ذلك هذه المحادثات" في إشارة إلى أحدث جولة من مفاوضات التجارة بين البلدين والتي اختتمت في بكين.

كم قال إن البيت الأبيض يريد أن يرى مجلس الاحتياطي الاتحادي يرجع عن بعض زياداته الأخيرة لأسعار الفائدة وأن يتوقف عن خفض ميزانيته العمومية.

وأضاف : "أنا أردد رأي الرئيس" مؤكدا أن ترامب قال إنه يريد أن يخفض البنك المركزي الأمريكي أسعار الفائدة بمقدار نصف نقطة مئوية. وأضاف كودلو قائلا "هو يود أيضا أن يتوقف مجلس الاحتياطي الاتحادي عن تقليص ميزانيته العمومية، وأنا أتفق مع ذلك الرأي".

وفي سياق اخر قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إنه قد يغلق الحدود مع المكسيك أمام التجارة إذا لم تمنع المكسيك قوافل المهاجرين من الوصول إلى الولايات المتحدة، وإنه سيبقي الحدود مغلقة لفترة طويلة.

وسُئل ترامب عما إذا كان سيغلق الحدود مع المكسيك أمام كل التجارة، فقال للصحفيين "قد يكون أمام كل التجارة".

وأضاف قائلا "سنبقيها مغلقة لوقت طويل. أنا لا أناور. يجب على المكسيك أن توقفه" في إشارة إلى تدفق المهاجرين.

وفي تعليقات أدلى بها في وقت لاحق، قال ترامب إن من المرجح أن يغلق الحدود مع المكسيك الأسبوع القادم.

وأضاف قائلا للصحفيين في منتجع مارا لاجو بولاية فلوريدا "هناك احتمال قوي جدا أنني سأغلق الحدود الأسبوع القادم.. ذلك سيكون مقبولا بالنسبة لي".

«ستاندرد آند بورز» تؤكد تصنيفها الائتماني للسعودية عند «A-/A-2»

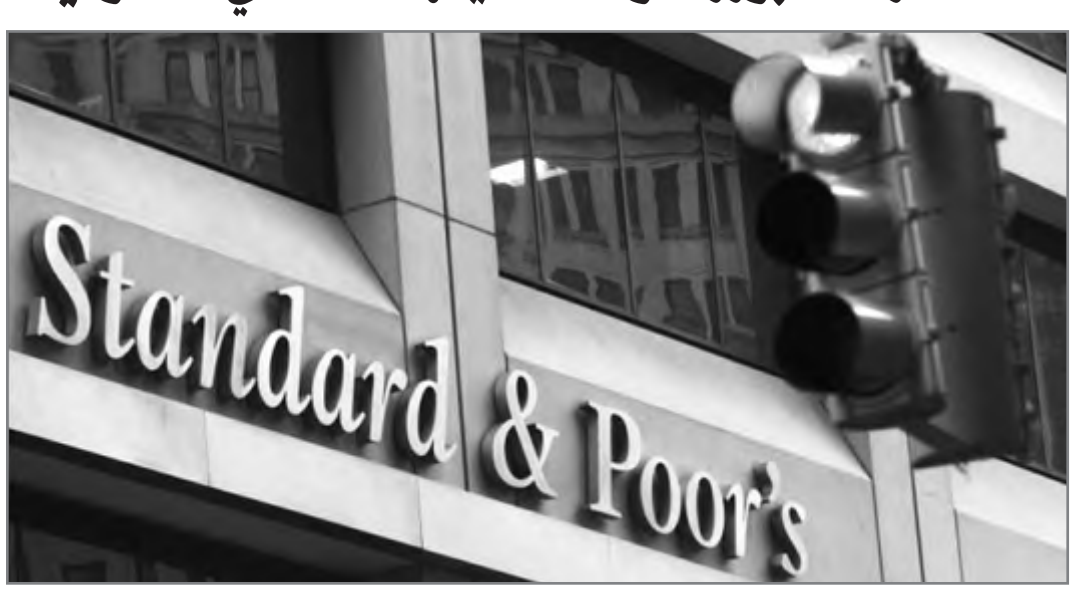

أكدت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيفات الائتمانية: تصنيفها الائتماني للسعودية عند (A-/A-2) مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وقالت إن نظرتها المستقبلية المستقرة للمملكة تعكس توقعاتها بأن المملكة ستحفاظ على وتيرة لنمو اقتصادي معتدل في العامين القادمين.

وأضافت : إن الحكومة السعودية ستحاول خفض الانفاق الحكومي لتحقيق هدف موازنة الميزانية بحلول 2023.

وذكرت : إنها تتوقع أن الحكومة السعودية ستسعى جاهدة لموازنة ماليتها العامة بعيدا عن النفط والغاز، بينما تخفض الاعتماد على العمالة الوافدة.

وتابعت : إنها لا تتوقع أن أي تحديات للسياسة الخارجية السعودية سيكون لها تأثير كبير على الاقتصاد المحلي.

وأوردت : إنها لا تتوقع أن استحواذ أرامكو السعودية على حصة كبيرة في شركة سابك للبتروكيماويات سيؤثر بشكل مباشر على الموقف المالي للحكومة السعودية.

لاغارد: «منطقة اليورو» لن تخرج سالمة من «عاصفة اقتصادية»!

كريستين لاغارد

حذّرت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي كريستين لاغارد من أن دول منطقة اليورو ليست مرنة بما يكفي للصمود أمام أزمة اقتصادية جديدة رغم اعترافها بأن المنطقة باتت في وضع اقتصادي أفضل.

وقالت لاغارد أمام مؤتمر مصرفي في باريس إن اتحاد دول اليورو «ليس مرنا بما يكفي» للخروج سالما من «عواصف اقتصادية غير متوقعة».

واعترفت لاغارد بأن منطقة اليورو باتت الآن «أكثر مرونة عما كانت عليه قبل عقد حين حدثت الأزمة المالية العالمية»، إلا أنها تابعت «لكنها ليست مرنة بما يكفي».

وأبلغت المشاركين في المؤتمر الذي نظمه المصرف المركزي الفرنسي أن «النظام المصرفي آمن، لكن ليس آمنا بما يكفي. الرفاه الاقتصادي أفضل بشكل عام، لكن مكاسب النمو لا يتم مشاركتها بما يكفي».

وتأتي تحذيرات لاغارد في وقت تتضاعف إشارات تباطؤ النمو الاقتصادي في أوروبا، خصوصا في ألمانيا أكبر اقتصاد في القارة، وفرنسا ثاني اقتصاد.

اليورو يتجه لأسوأ أداء شهري منذ أكتوبر

يتجه اليورو لتسجيل أسوأ أداء شهري منذ أكتوبر، متأثرا سلبا بالمخاوف حيال النمو الاقتصادي والإشارات الحذرة الصادرة عن البنك المركزي الأوروبي. وخفض صانعو السياسات توقعات نمو اقتصاد منطقة اليورو في وقت سابق من الشهر الجاري ودشنوا جولة جديدة من القروض منخفضة الفائدة لبنوك المنطقة.

ودفعت مسوح اقتصادية جاءت نتائجها أضعف من التوقعات من ألمانيا وإشارات على تبني لهجة تميل إلى التيسير النقدي من البنك المركزي الأوروبي صناديق التحوط إلى خفض مراكزها الدائنة في اليورو. وارتفع اليورو قليلا إلى 1.1228 دولار، لكنه يظل منخفضا نحو 1.2% منذ بداية الشهر الجاري. في غضون ذلك، يتجه الدولار صوب تحقيق أكبر مكاسبه في خمسة أشهر مع تحرك المستثمرين بشكل إيجابي تجاه ارتفاع عوائد سندات الخزانة الأميركية. وارتفع مؤشر الدولار، الذي يقيس أداء العملة الأميركية مقابل سلة من العملات الرئيسية المنافسة، قليلاً إلى 97.217. ويواجه الجنيه الاسترليني صعوبات مجددا اليوم، لينخفض في أحدث تداولات 0.2% إلى 1.3013 دولار بعد أن تراجع أكثر من 1% الليلة الماضية مع تبدد احتمالات إبرام اتفاق سريع بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

المصارف السويسرية تدير تريليون دولار لمصلحة عملاء الاتحاد الأوروبي

يرى القطاع المصرفي السويسري، أن هناك مصلحة راسخة في متابعة مسار الاتفاق الثنائي مع الاتحاد الأوروبي، عادا التقارب مع أوروبا «نجاحا حقيقيا للبلاد»، ولذا فإنه يتعين إبرام اتفاق مع الأوروبيين.

في سويسرا تتم إدارة ما يقرب من تريليون فرنك «المبلغ ذاته بالدولار تقريبا» لمصلحة عملاء يوجدون في الاتحاد الأوروبي، ويعمل نحو 20 ألف من موظفي المصارف بشكل مباشر في هذا القطاع الذي يولّد في سويسرا ضرائب تقدر بمبلغ 1.5 مليار فرنك سنويا.

وقالت رابطة المصرفيين السويسريين، التي تضم 277 مصرفا، «إنه لمّا كان القطاع المصرفي في البلاد يمثل صناعة تصديرية مهمة، إلا أن فرص وصول مصارفنا إلى سوق الاتحاد الأوروبي ما زالت محدودة، ولهذا السبب، فإن الرابطة تؤيد إبرام اتفاق مؤسسي مع بروكسل».

وأضافت الرابطة في بيان لها ، أن «مسودة الاتفاق المؤسسي المطروحة للنقاش، خطوة حاسمة نحو ضمان الوصول إلى الأسواق من خلال إجراءات موثوقة، ويقين قانوني أفضل».

وأشارت إلى أن الاتفاق يرسي الأسس لتحقيق حلول قابلة للتطبيق للوصول إلى الأسواق، ولهذا السبب وافقت الرابطة على المسودة.

ورغم أن الرابطة عدت الاتفاق في مجمله «إيجابيا للغاية»، إلا أنها أشارت إلى أن القطاع المصرفي لا يزال يرى بعض النقاط تستحق التوضيح عند التوقيع، مثل: تعزيز مبادئ استدامة الوصول إلى الأسواق، ووضع أسس مكافئة لسوق صرف العملات، ومكافئة الوصول إلى سوق الأوراق المالية، وتحديد عناصر في الاتفاق تتعلق بالفوائد المالية، ووضع مبادئ يتجاوز فيها الوصول إلى السوق الأوروبية حدود الإجراءات الحالية التي لا تغطي بما فيه الكفاية مجالات معينة من الأنشطة الرئيسة للمصارف السويسرية كخدمات إدارة الثروات أو استشارات الاستثمار. وعلى خلاف القطاعات الاقتصادية الأخرى، ذكرت الرابطة أنه ينبغي وضع حلول للوصول إلى الأسواق مصممة خصيصا للمصارف. وحتى الآن، ترى مؤسسة الضغط القوية هذه أنه لا يكاد يكون هناك وصول حيوي مصرفي سويسري إلى السوق الأوروبية لتقديم الخدمات المصرفية، أو الأوراق المالية، أو المشورة الاستثمارية عبر الحدود «وهذا ما ينبغي أن تعالجه اتفاقية الإطار المؤسسي».

«وول ستريت» تنهي الربع الأول على مكاسب قوية

أنهت الأسهم الأمريكية جلسة التداول الأخيرة في الربع الأول من العام على مكاسب وسجل المؤشر ستاندرد آند بورز500 أفضل مكاسبه الفصلية منذ العام 2009 مدعوما بتفاؤل بشأن محادثات التجارة بين الولايات المتحدة والصين.

وأغلق المؤشر داو جونز الصناعي مرتفعا 211.22 نقطة، أو 0.82 بالمئة، عند 25928.68 نقطة في حين صعد المؤشر ستاندرد آند بورز500 الأوسع نطاقا 18.96 نقطة، أو 0.67 بالمئة، ليغلق عند 2834.40 نقطة.

وأغلق المؤشر ناسداك المجمع مرتفعا 60.16 نقطة، أو 0.78 بالمئة، إلى 7729.32 نقطة.

وتنهي المؤشرات الثلاثة الشهر على مكاسب مع صعود ناسداك 2.61 بالمئة وستاندرد آند بورز 1.79 بالمئة وداو جونز 0.05 بالمئة.

وتنهي أيضا الربع الأول على مكاسب كبيرة مع تسجيل ناسداك قفزة قدرها 16.49 بالمئة وستاندرد آند بورز 13.07 بالمئة وناسداك 11.15 بالمئة.

وسجل المؤشر داو جونز الصناعي أفضل أداء فصلي منذ الربع الأول للعام 2013 في حين سجل المؤشر ناسداك المجمع أفضل أداء فصلي منذ الربع الأول للعام 2012.

الذهب يرتفع مع تراجع الدولار.. والبلاديوم يرتد عن خسائره

صعدت أسعار الذهب مسجلة ثاني زيادة فصلية مع تراجع الدولار بفعل بيانات اقتصادية أمريكية فاترة، بينما ارتد البلاديوم عن ثلاث جلسات متتالية من الخسائر الحادة، منهيا الربع الأول على مكاسب.

وارتفع الذهب في المعاملات الفورية 0.14 بالمئة إلى 1291.90 دولار للأوقية (الأونصة) في نهاية جلسة التداول. ووجدت الأسعار صعوبة في اختراق مستوى المقاومة البالغ 1300 دولار للأوقية الذي تراجعت عنه.

وصعدت العقود الأمريكية للذهب 0.2 بالمئة لتبلغ عند التسوية 1298.50 دولار للاوقية.

وبعد هبوطه 1.5 بالمئة ، سجل المعدن الأصفر ثاني هبوط شهري على التوالي مع تراجعه حوالي 1.4 بالمئة، وهو أكبر انخفاض منذ أغسطس ، متضررا من صعود الدولار مؤخرا.

ومن بين المعادن النفيسة الأخرى، صعد البلاديوم 2.6 بالمئة إلى 1383.50 دولار للأوقية لكنه ينهي الأسبوع منخفضا حوالي 11 في المئة بفعل مخاوف من أن الطلب الصناعي على المعدن النفيس سيتضرر من تباطؤ الاقتصاد العالمي.

وينهي البلاديوم الربع الأول على مكاسب بحوالي 9 بالمئة بعد أن سجل الأسبوع الماضي أعلى مستوى له على الإطلاق عند 1620.52 دولار.

وارتفع البلاتين واحدا بالمئة إلى 845.50 دولار للأوقية موسعا مكاسبه الأسبوعية، وزادت الفضة 0.7 بالمئة إلى 15.11 دولار للأوقية.

تونس تقترض 400 مليون دولار من بنوك محلية

أعلنت وزارة المالية التونسية عن إمضاء اتفاق مع 12 بنكا تونسيا للحصول على قرض في حدود 356 مليون يورو بالعملة الصعبة (399.6 مليون دولار)، وقال رضا شلغوم وزير المالية التونسية، الذي أمضى هذا الاتفاق مع مروان العباسي محافظ البنك المركزي التونسي، إن هذه الاعتمادات موجهة لتعبئة موارد مالية لفائدة ميزانية الدّولة في إطار ما تمّ إدراجه في قانون الماليّة للسنة الحالية. واعتبر أن هذا القرض يعد شكلا من أشكال التمويل الملائم لميزانية الدولة من حيث الشروط والكلفة المالية، وفقا لصحيفة «الشرق الأوسط». وهذه هي المرة الثانية التي تلجأ فيها الحكومة التونسية إلى الاقتراض بالعملة الأجنبية من مجموعة من البنوك المحلية في فترة زمنية تقارب الثلاث سنوات، فقد اعتمدت نفس هذه الطريقة خلال شهر يوليو 2017 وقت أن حصلت على قرض بنحو 250 مليون يورو لتمويل ميزانية الدولة.

وحسب ما تضمنه هذا الاتفاق فقد تم تحديد نسبة الفائدة لهذا القرض بـ2.25% في حال اختيار طريقة سداد على ثلاثة أقساط سنوية متساوية و2.5 في المائة في حالة اختيار سداد الأصل دفعة واحدة بعد مضي ثلاث سنوات. وأثنى مروان العباسي، محافظ البنك المركزي التونسي، على ما سماه بـ«التعاون الإيجابي» لمجموعة البنوك التونسية في هذه العمليّة المالية، وعبر عن أمله في أن يشهد الاقتصاد التونسي نمواً سريعا ودفعا على مستوى الاستثمار بما يساهم في تحقيق الوفرة في الإنتاج والزيادة في السيولة المالية بالنقد الأجنبي والعملة المحلية.

وأكد عز الدين سعيدان، الخبير الاقتصادي والمالي التونسي، على أن مثل هذا الاتفاق يمنح «جرعة أكسجين» لفائدة الاقتصاد التونسي الذي يشكو من شح الموارد المالية الذاتية. وأشار إلى أن التأثير السلبي الحاصل جراء التأخير في صرف القسط السادس من القرض المتفق بشأنه مع صندوق النقد الدولي يجعل تدبير تمويل للموازنة العامة مسألة ملحة. وتوقع سعيدان تواتر مثل هذه الأزمات المالية والاقتصادية نتيجة غياب محركات الاقتصاد التونسي الهامة عن الدوران وإنتاج الثروة –في إشارة إلى ضعف الصادرات وتذبذب الاستثمارات.